أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

د. محمد صالح باجاحر
أستاذ مساعد

علي مشبب يحي آل مزهر
طالب دكتوراة

أ. د. مريع سعد مريع الهباش
أستاذ

قسم المحاسبة كلية الأعمال
جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات في الشركات العامة المساهمة المدرجة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام 2018 حتى العام 2019، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 136 شركة بإجمالي 266 مشاهدة. وتعتبر أول دراسة في السعودية تقيس خصائص لجنة المراجعة من خلال تسع متغيرات هما: حجم لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وملكية لجنة المراجعة، ولجنة المراجعة الجديدة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة، وعمر أعضاء لجنة المراجعة، وانشغال أعضاء لجنة المراجعة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لكلٍ من: اجتماعات لجنة المراجعة، وملكية لجنة المراجعة، ولجنة المراجعة الجديدة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

تقدم الدراسة إضافة علمية من خلال هذه النتائج والتي تتضمن بعض متغيرات لجنة المراجعة التي يتم اختبار تأثيرها على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات للمرة الأولى، كما أن توصيات هذه الدراسة مفيدة للجهات الإشرافية على عمل مراجع الحسابات ولوائح حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: *فعالية لجنة المراجعة، توقيت تقرير مراجع الحسابات، نظرية الوكالة، نظرية الاعتماد على الموارد.*

المقدمة

بعد الانهيارات المالية التي لحقت بسوق المال السعودي في عام 2006م تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات المدرجة بسوق المال في المملكة العربية السعودية نظراً للدور الذي تؤديه الشركات المساهمة العامة في الاقتصاد السعودي، كما شهد الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة العديد من التطورات التي تؤكد على ضرورة تفعيل آليات الحوكمة ومنها التوجهات المستمرة نحو تطوير المملكة كمركز مالي وتجاري وإقليمي، وتسارع حركة التطور في مؤشرات سوق المال السعودي سواء على مستوى القيمة السوقية أو القيمة الرأسمالية لأسهم الشركات المدرجة فيه وذلك كانعكاس لأداء الاقتصاد السعودي ومؤشراته الرئيسية بما يظهره من زيادة كبيرة طرأت على قيم الثروات والأصول، وما لذلك من أثر على الاقتصاد بما في ذلك تأسيس العديد من الشركات الجديدة وتزايد عدد الشركات المدرجة في سوق المال وهو ما يدعوا إلى ضرورة تعزيز معايير حوكمة الشركات على اعتبار أنها أحد أدوات ضبط الأسواق ومقومات نموها الأساسية، والتي تساهم في رفع ثقة المستثمرين في سوق المال المحلي (باجاحر و الحجيلي، 2017).

* تم استلام البحث في مايو 2022، وقبل للنشر في أغسطس 2022، وتم نشره في سبتمبر 2022.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2022.139702.1250

ومن ناحية أخرى فان الاقتصادات الناشئة ومنها الاقتصاد السعودي تتسم بتركز الملكية وبعدم تماثل المعلومات وأن التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات هي المصدر الوحيد الموثوق به لمتخذي القرار وأن أي تأخر في الإفصاح عن التقارير المالية في التوقيت المناسب تؤثر بالسلب على كفاءة الأسواق المالية وتجعلها أسواق ضعيفة وغير فاعلة وتؤثر على جذب الاستثمارات (سليم، 2019؛ متولي، 2021). وفي هذا السياق يرى قنديل (2020) أن خاصية الوقتية أحد أهم خصائص جودة التقارير المالية والتي تعني توفير المعلومات المالية للمستخدمين وقت الحاجة إليها قبل أن تفقد قيمتها وأهميتها وبالتالي قدرتها في التأثير على متخذي القرارات لعدم إيصالها في الوقت المناسب وترتبط وقتية التقارير المالية بإنهاء مراجع الحسابات لأعماله وإصدار تقرير المراجعة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لجان المراجعة وتوقيت تقرير مراجع الحسابات

كانت بداية لجنة المراجعة في المملكة العربية السعودية عندما أصدرت وزارة التجارة القرار الوزاري رقم (903) وتاريخ 1414/8/12هـ الموافق 1994/1/23م، المتعلق بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية. وترك قرار وزارة التجارة للجمعية العامة للشركة لتحديد مهام لجنة المراجعة على أن يكون من ضمن هذه المهام ترشيح مراجع الحسابات، ودراسة ملاحظاته وتقاريره، وحدد النموذج الاسترشادي بالقرار ضوابط اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومدة عضويتها وأسلوب عملها (الرحيلي، 2005).

وأصدرت هيئة السوق المالية، (2006) لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ونصت في الفقرة (ب) من المادة الأولى أن هذه اللائحة استرشادية لجميع الشركات، وتناولت في المادة الرابعة عشر تشكيل لجنة المراجعة، ومهامها. وأعلنت هيئة السوق المالية، (2008) عن فرض إلزامية المادة الرابعة عشر الخاصة بلجنة المراجعة على الشركات المدرجة ابتداء من العام 2009م. واعتمدت هيئة السوق المالية، (2017) لائحة حوكمة الشركات الجديدة التي نصت في الفقرة (ب) من المادة الثانية أن هذه اللائحة إلزامية للشركات باستثناء الأحكام التي يشار فيها على أنها استرشادية، وتناولت فيها لجنة المراجعة بشكل اكثر تفصيلا.

تقوم لجنة المراجعة بدور وسيط بين الأطراف الرئيسية في عملية إعداد التقارير المالية من خلال وظيفتها الرقابية. تعتبر لجنة المراجعة عنصر مهم في هيكل حوكمة الشركات، على وجه التحديد فيما يتعلق بجودة المراجعة والإشراف على التقارير المالية. تنص لائحة حوكمة الشركات (2017) على أن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة يصدر تشكيلها بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بغرض مراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.

تشير فعالية لجنة المراجعة إلى خصائص لجنة المراجعة التي تؤدي إلى قيام اللجنة بمهامها بالشكل الذي يحقق الهدف الذي أنشأت من أجله. وتشير فعالية لجنة المراجعة إلى القدرة المشتركة للجنة المراجعة على تحقيق أهدافها الرقابية (Dezoort, 1998). وقد عرّف DeZoort et. (2002) لجنة المراجعة الفعالة كالتالي «تحتوي لجنة المراجعة الفعالة على أعضاء مؤهلين يتمتعون بالسلطة والموارد لحماية مصالح أصحاب المصلحة من خلال ضمان تقارير مالية، ورقابة داخلية، وإدارة مخاطر موثوق بها من خلال جهود الإشراف الدؤوبة». وبمراجعة 37 دراسة تطبيقية منشورة خلال الفترة 1987-2002م ناقش Dezoort هذه الدراسات في إطار أربع محددات لفعالية لجنة المراجعة هي التكوين (Composition)، السلطة (Authority)، الموارد (Resources)، الجهد (Diligence). وبمراجعة (85) دراسة منشورة لتقييم فعالية لجان المراجعة على أربعة أبعاد هي التقارير المالية، والمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية، وتصورات المستثمرين خلال الفترة 1994-2008م، وجد Bédard & Gendron, (2010) أن نسبة الدراسات التي وجدت ارتباطا إيجابيا بالفعالية هي (69%) من التحليلات التي تناولت وجود لجنة المراجعة، و(57%) من التحليلات التي تناولت استقلال لجنة المراجعة، و(51%) من التحليلات التي تناولت كفاءة لجنة المراجعة، و(30%) من التحليلات التي تناولت عدد اجتماعات لجنة المراجعة، و(22%) من التحليلات التي تناولت حجم لجنة المراجعة.

في الجانب الآخر فإن طول فترة المراجعة يعتبر العامل الأكثر أهمية في توقيت إعلان الأرباح (Givoly & Palmon, 1982). لذا فإن تحديد العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة يعتبر مهم جداً لتأثيرها على توقيت كل من تقرير المراجع

وإعلان الأرباح، حيث إن الشركات لا تعلن عن أرباحها السنوية حتى تاريخ تقرير المراجعة السنوي. إن تقليل الفجوة بين نهاية السنة المالية ونشر التقارير المالية المراجعة من شأنه أن يعزز كفاءة السوق، ويزيد من الشفافية (Al Daoud, 2015). وتحدد الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تاريخ تقرير المراجع بأنه تاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المراجع على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، التي تشكل أساسًا لرأيه في القوائم المالية.

والتوقيت المناسب يعتبر معزز لخصائص جودة المعلومات المالية، والحصول والمحافظة على ثقة المستثمرين (Al Daoud et al., 2015)، وهاما لاتخاذ القرارات الاستثمارية (Habib et al., 2019). ومن شأن تأخير تقرير المراجع أن يؤدي بالمساهمين الحاليين والمساهمين المحتملين إلى تأجيل معاملاتهم على الأسهم (Ng & Tai, 1994)، حيث إن التأخير في نشر التقارير المالية يؤدي إلى زيادة عدم اليقين المرتبطة بالقرارات الاستثمارية (Ashton et al., 1987). وبذلك فإن إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب يحسن عملية اتخاذ القرار ويقلل من عدم تناسق المعلومات.

التقارير المالية السنوية المعتمدة من مراجع الحسابات تعد من أكثر المصادر استخداما للحصول على المعلومات عن الشركات. كما أنها المصدر الرئيسي إذا لم يكن الوحيد للمعلومات لصغار المساهمين. وفقا لنظرية الوكالة فإن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين يكون أكبر في الشركات ذات تشتت الملكية الأكبر لأن المستثمرين الذين لديهم نسب صغيرة من الأسهم لديهم قوة أقل للتأثير على قرارات الإدارة وبالتالي سيعتمد هؤلاء المساهمون أكثر على البيانات المالية المراجعة (Samaha & Khlif, 2017). وأضاف Leventis et al., (2005) إن تأخير تقرير المراجعة عامل بالغ الأهمية في الأسواق الناشئة حيث تكون القوائم المالية المراجعة في التقرير السنوي هي المصدر الوحيد الموثوق للمعلومات المتاحة للمستثمرين.

وتتناول هذه الدراسة تفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات من خلال نظرية الوكالة وهي الأكثر استخداما في الدراسات السابقة باعتبار أن دور لجنة المراجعة الرئيسي هو الرقابة على الشركة نيابة عن المساهمين لتقليل صراع الوكالة، ونظرية الاعتماد على الموارد باعتبار أن الموارد المتاحة للجنة هي ما يمكن لجنة المراجعة من القيام بدورها الرقابي المطلوب بفعالية.

وتحدد هيئة السوق المالية السعودية مهلة للإفصاح عن المعلومات المالية السنوية المراجعة للشركات السعودية بمدة 90 يوم من تاريخ نهاية السنة المالية، وقامت بالإعلان بتمديد مهلة الإفصاح للمعلومات المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م تماشيا مع التدابير الاحترازية لجائحة كورونا لمدة شهر إضافي. يمكن أن يتعارض متطلب إخضاع التقارير المالية للمراجعة الخارجية مع متطلب إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب، حيث إن نشاط المراجعة الخارجية يعتبر مستهلك للوقت ما يؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية (Ashton et al., 1987). وبالتالي فإن لجنة المراجعة الأكثر فعالية يمكن أن تسرع من عملية إصدار تقرير مراجع الحسابات.

الدراسات السابقة

حاولت بعض الدراسات المحاسبية السابقة إلى دراسة واختبار المحددات التي تفسر التغير والاختلاف في الفترة الزمنية لإصدار تقرير مراجع الحسابات. فقد توصلت دراسة Habib et al., (2019) إلى تحديد (31) متغير من المتغيرات المؤثرة على فترة تأخير تقرير المراجع، وذلك من خلال تحليل نتائج (59) دراسة سابقة. حيث تم تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث مجموعات هي خصائص المراجع وارتباط المراجعة وتشمل (حجم مكتب المراجعة، وتخصص المراجع في الصناعة، ورأي المراجع، وأتعاب المراجعة، وأتعاب الأعمال الإضافية، وطول فترة مراجع الحسابات، وتغيير المراجع، وانشغال المراجع في نهاية السنة المالية، وضعف الرقابة الداخلية). وخصائص حوكمة الشركات وتشمل (الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) وخصائص الشركة وتشمل (تعقد عمليات الشركة: حجم الشركة، وتعدد المنتجات، والعمليات الخارجية؛ المخاطر الكامنة: الاندماج، وتصحيح القوائم المالية، والبنود الاستثنائية، وحجم المخزون وحسابات القبض، وتقلبات الأرباح، وخطر التقاضي؛ الربحية: الخسائر، والعائد على الأصول، والقيمة الدفترية إلى السوقية؛ المخاطر: الرافعة المالية، والإفلاس).

وفي السياق ذاته، تطرقت دراسة Durand, (2019) إلى (126) متغير من المحددات المحتملة التي تم اختبار اثرها على فترة تأخير تقرير المراجع، وذلك من خلال تحليل نتائج (46) دراسة سابقة. وصنف المتغيرات إلى ثمان فئات تحت

ثلاثة موضوعات رئيسية وهي متغيرات مرتبطة بأعمال المراجعة الواجب القيام بها وتشمل (مخاطر أعمال المراجع، وتعقيد عمليات العميل، وحوكمة الشركات، ورأي المراجع، وعوامل أخرى مرتبطة بأعمال المراجعة). ومتغيرات مرتبطة بحافز تقديم التقارير المالية في الوقت الملائم وتشمل (حجم الشركة، ونوع الأرباح المعلنة). ومتغيرات مرتبطة بخصائص المراجع.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير المراجع، فقد وجدت الدراسات السابقة نتائج مختلطة. حيث توصلت بعض الدراسات إلى أنه كلما زاد حجم لجنة المراجعة أدى ذلك إلى تأثير سلبي ومعنوي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجع (Ashraf et al., 2020; Bhuiyan & D'Costa, 2020; Firnanti & Karmudiandri, 2020)، و توصلت دراسات إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بينهما (Raweh et al., 2019)، كما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين (Al-Qublani et al., 2020; Aldoseri et al., 2021; Kaaroud et al., 2020; Kusin & Kadri, 2020).

كما تباينت نتائج الدراسات السابقة في اتجاه العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير المراجع، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لاستقلال لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير المراجع (Sultana et al., 2015). وتوصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة وذلك بوجود تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلال لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات (Mathuva et al., 2019)، كما توصلت أيضاً بعض الدراسات السابقة إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما (Aldoseri et al., 2021; Raweh et al., 2019; إبراهيم، 2019).

توصلت نتائج عدد من الدراسات السابقة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجع (Al Jaaidi et al., 2019)، وتوصلت نتائج بعض الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهذه العلاقة (Al-Qublani et al., 2020)، بينما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما (Aldoseri et al., 2021; Raweh et al., 2019; إبراهيم، 2019).

أما ما يتعلق بالعلاقة بين ملكية لجنة المراجعة و توقيت التقارير المالية، فقد توصلت دراسة (Mohammed et al., 2018) إلى وجود تأثير عكسي ومعنوي لكل من حملة الأسهم في لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية ورئيس لجنة المراجعة الذي يمتلك أسهم في الشركة وأعضاء لجنة المراجعة من كبار الملاك في الشركة على فترة تأخير إعلان النتائج المالية للشركة. وعلى النقيض فقد وجد (Bhuiyan & D'Costa, 2020) أن ملكية لجنة المراجعة ترتبط بعلاقة إيجابية ومعنوية مع فترة تأخير إصدار تقرير المراجع.

ويرى (Vafeas, 2003) إلى أن وجود لجنة مراجعة جديدة يمكن أن يكون له أثر إيجابي على فعالية لجنة المراجعة، حيث تكون أكثر استقلالاً وأقل ارتباطاً بالإدارة. بينما يرى آخرون، أن وجود لجنة مراجعة جديدة قد يؤثر سلبيا على فعالية لجنة المراجعة وقد تواجه صعوبة في الاتساق اللازم للعمل بفعالية (Magrane & Malthus, 2010)، ويؤثر على استقرار اللجنة ودورها الرقابي (Qamhan et al., 2018). وفيما يتعلق بالعلاقة بين فترة الاحتفاظ برئاسة لجنة المراجعة وتوقيت التقارير المالية، فقد توصل Ghafran & Yasmin, (2018) إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين فترة الاحتفاظ برئاسة لجنة المراجعة وتوقيت التقارير المالية. كما يرتبط أعضاء لجنة المراجعة الذين يبقون لفترة أطول بإدارة أرباح أقل (Bédard et al., 2004)، ولكن دراسة Al-Qublani et al., (2020) توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين فترة الاحتفاظ برئاسة لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجع.

وتشير نتائج الدراسات السابقة إلى تباين العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجع، سواء كانت هذه الخبرة مكتسبة عن طريق الحصول على شهادة أكاديمية في أي من المجالات المالية والمحاسبية أو تكون هذه الخبرة بحصول أعضاء لجنة المراجعة على شهادات مهنية في المجال المالي والمحاسبي أو من العمل وظائف ذات الطبيعة المالية كالمديرين الماليين، في حين توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية (Aldoseri et al., 2021; Ashraf et al., 2020; Raweh et al., 2019; Sultana et al., 2015)، بينما وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية ومعنوية أو عدم وجود علاقة بينهما (Al Jaaidi et al., 2019; إبراهيم، 2019).

يكشف ما سبق من خلال فحص وتحليل الدراسات المحاسبية السابقة، أن الجدل مازال قائما فميا يتعلق بالعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات، حيث وجدت الدراسات السابقة نتائج مختلطة من جهة ومن جهة أخرى أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تطرقت إلى تأثير خاصية عمر أعضاء لجنة المراجعة

على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات وبخاصة في بيئة الأعمال السعودية، إن زيادة الخبرة بتقدم العمر قد تفوق الصعوبات أو التحديات التي قد تقلل من جهد لجنة المراجعة لأداء مهامها بفعالية، وبذلك يمكن لزيادة عمر أعضاء لجنة المراجعة أن يزيد من خبرتهم وقدرتهم وقوة تأثيرهم على تحسين عملية اتخاذ القرار المناسب، وبذلك يمكن أن يؤدي الأعضاء الأكبر عمراً عمل لجنة المراجعة بفعالية أكبر مما ينعكس على إصدار تقرير المراجعة في وقت أقل. وفي السياق ذاته، توصلت دراسة Sultana et al., (2015) إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الخبرة السابقة في لجان المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

إضافةً إلى ما سبق أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين خاصية انشغال أعضاء لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات وخاصة في البيئة السعودية. حيث يمكن لانشغال أعضاء لجنة المراجعة في عضويات مجالس الإدارة واللجان في الشركات وفقا لفرضية الانشغال أن تقلل من فعالية لجنة المراجعة (Tanyi & Smith, 2015)، مما قد يؤدي إلى زيادة الوقت اللازم لإصدار تقرير المراجعة. ووفقا لفرضية السمعة أو الشهرة فإن انشغال أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة فعالية لجنة المراجعة (Tanyi & Smith, 2015) وبالتالي إلى تقليل الوقت اللازم لإصدار تقرير المراجعة.

مشكلة الدراسة

يمكن تعريف فترة إصدار تقرير المراجعة بأنها الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجع الخارجي (محمد، 2016). ويكتسب توقيت إصدار تقرير المراجع الخارجي أهميته من أن القوائم المالية لا يتم الإفصاح عنها إلا بعد صدور تقرير المراجع المستقل وأن أي تأخر في إصدار تقرير المراجع المستقل يمكن أن يضر بجودة التقارير المالية لعدم توفرها في الوقت المناسب وتأخر المراجع المستقل في إبداء رأيه في القوائم المالية يمكن أن يزيد من عدم تماثل المعلومات وهز ثقة المستثمرين في سوق المال (قنديل، 2020). كما إن إبداء المراجع لرأيه في عدالة القوائم المالية بعد الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة ومن ثم إصدار تقريره عن عمليات المراجعة التي تمت يعتمد على أن يأخذ المراجع في الاعتبار العديد من الأمور لفهم طبيعة أنشطة الشركة وتعقيداتها بما في ذلك فعالية الرقابة الداخلية للشركة عند التخطيط لعملية المراجعة، لتحديد نطاق وتوقيت المراجعة، والتي تتأثر بفاعلية لجان المراجعة في الشركة. ولذا يعتبر توقيت إصدار تقرير المراجعة مؤشرا هاما لقياس السرعة التي يمكن للشركة نشر البيانات المالية المراجعة، ويقيس قدرة لجنة المراجعة على تسهيل عملية المراجعة.

من ثم تكمن مشكلة البحث في أنه على الرغم من أن جميع الشركات المساهمة في المملكة لديها لجان مراجعة تطبقها كأحد متطلبات تطبيق لائحة الحوكمة، إلا أنها أثارت جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض حول جدوى كفاءة و فاعلية لجان المراجعة في الرقابة على أعمال الشركات من خلال الإشراف على إعداد التقارير المالية والإجراءات المحاسبية، ونظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، واختيار المراجع الخارجي للشركة والتعاون معه لإكمال أعمال المراجعة حتى إصدار تقرير المراجعة، والإشراف على التزام الشركة بالأنظمة والتشريعات الداخلية والخارجية. وتعتمد فاعلية لجان المراجعة على تكوينها وتركيبها، وبالاطلاع على التقارير السنوية المنشورة للشركات السعودية المدرجة بسوق المال تبين أن هناك تباين كبير بين تكوين وتشكيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة وذلك يرجع إلى الحدود الدنيا التي حددتها لائحة حوكمة الشركات بالمملكة والصادرة في عام 2017 سواء من ناحية عدد الأعضاء المستقلين وخبراتهم ومؤهلاتهم أو غيرها من خصائص لجنة المراجعة.

وقد حاولت بعض الدراسات المحاسبية، دراسة وتحليل أهم الأسباب والعوامل المؤثرة التي تفسر الاختلاف في توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات، إلا أن الأدلة التجريبية لم تسفر عن أتفاق عام عن المتغيرات والعوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات. من هذا المنطلق ولما لعمل لجان المراجعة من أهمية في الرقابة على أعمال الشركة وإعداد قوائمها المالية وأهمية علاقتها بمراجع الحسابات، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات بالتطبيق على الشركات غير مالية المدرجة في السوق المالي السعودي.

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة وأسئلة الدراسة، سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مدى وجود علاقة بين خصائص لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات. وتحديداً دراسة العلاقة بين (حجم لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وملكية لجنة المراجعة، ولجنة المراجعة الجديدة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة، وعمر أعضاء لجنة المراجعة، وانشغال أعضاء لجنة المراجعة) على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات.
- التعرف على العلاقة بين العوامل الأخرى الحاكمة وتوقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات.

فرضيات الدراسة

حجم لجنة المراجعة

يمكن تفسير العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وتوقيت تقرير مراجع الحسابات بالاعتماد على كل من نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد من حيث تأثير حجم لجنة المراجعة على فعاليتها والتأثير المتوقع بعد ذلك على توقيت تقرير المراجعة. وجهة النظر الأولى التي تدعم الرأي القائل بأن حجم لجنة المراجعة الأصغر يزيد من فعالية اللجنة، وتعتمد على نظرية الوكالة التي ترجح أن لجنة المراجعة الأصغر يمكن أن تؤدي إلى تحسين وظيفتها الرقابية (Jensen, 1993)، وذلك بأن لجنة مراجعة الأصغر حجما يمكن أن تحسن فعالية الرقابة وتعزيز ديناميكية وتماسك المجموعة. ويمكن للزيادة في حجم لجنة المراجعة أن تؤدي إلى نقص المشاركة النشطة من قبل بعض الأعضاء، مما يضعف بدوره التماسك في صنع القرار، وتقويض وظائف الإشراف والرقابة (Raweh et al., 2019; Sultana et al., 2015). وجهة النظر الثانية ترجح زيادة فعالية لجنة المراجعة عندما يكون حجم اللجنة أكبر، وتعتمد على نظرية الاعتماد على الموارد. حيث من المرجح تحسن جودة الإشراف واكتشاف وحل المشاكل المحتملة في عملية إعداد التقارير المالية عند وجود لجنة مراجعة أكبر (Mohamad-Nor et al., 2010).

من منظور نظرية الوكالة فإن حجم لجنة المراجعة الأقل قد يزيد من فعالية لجنة المراجعة، ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن حجم لجنة الأكبر قد يزيد من فعالية لجنة المراجعة. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: يوثر حجم لجنة المراجعة بشكل معنوي على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

استقلال لجنة المراجعة

من خلال مراجعة الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على فعالية لجنة المراجعة توصل Bédard & Gendron, (2010) إلى أن غالبية الدراسات وجدت أن استقلال لجنة المراجعة يرتبط بعلاقة إيجابية مع فعالية لجنة المراجعة. فالأعضاء المستقلين وفقا لنظرية الوكالة يمكنهم مساعدة الموكلين (Principals) في مراقبه نشاطات الوكلاء (agents)، والحفاظ على نزاهة التقارير المالية وزيادة جودة الرقابة (Fama & Jensen, 1983; Watts & Zimmerman, 1983). وتتوافق نظرية الاعتماد على الموارد مع نظرية الوكالة من حيث أهمية استقلال لجنة المراجعة لتتمكن من أداء مهامها بفعالية. وأضاف Sultana et al., (2015) بأن لجنة المراجعة التي تحتوي على نسبة أعلى من الأعضاء الخارجيين وفق نظريتي الوكالة والاعتماد على الموارد أقل احتمالاً للتعرض للخطر (Compromised) عند اضطلاعها في أداء مسؤولياتها. استقلال لجنة المراجعة من منظور نظرية الوكالة وأيضاً من منظور نظرية الاعتماد على الموارد قد يزيد من فعالية لجنة المراجعة. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الثاني للدراسة على النحو التالي:

الفرض الثاني: يوثر استقلال لجنة المراجعة سلبيًا ومعنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

اجتماعات لجنة المراجعة

اجتهاد أو جهد (Diligence) لجنة المراجعة هو «استعداد أعضاء اللجنة للعمل معا حسب الحاجة للتحضير أو الاستعداد، وطرح الأسئلة، ومتابعة الإجابات عند التعامل مع الإدارة، والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وغيرهم من المكونات ذات الصلة» (DeZoort et al., 2002). وإحدى طرق قياس اجتهاد لجنة المراجعة هو عن طريق عدد

الاجتماعات. التي تعتبر أداة مهمة لضمان وفاء الأعضاء بمسؤولياتهم تجاه الشركة. وقد حددت لائحة حوكمة الشركات السعودية الحد الأدنى لاجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية للشركة بأربع اجتماعات دون تحديد الحد الأعلى لعدد الاجتماعات (لائحة حوكمة الشركات، 2017).

إن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة تدل على زيادة الجهد المبذول من أعضاء اللجنة في تأدية مهامهم بفعالية وهو ما قد يؤدي إلى إصدار تقرير مراجع الحسابات في الوقت المناسب. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الثالث للدراسة على النحو التالي:

الفرض الثالث: تؤثر اجتماعات لجنة المراجعة سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

ملكية لجنة المراجعة

توجد وجهتي نظر يمكن أن تفسر العلاقة بين ملكية لجنة المراجعة وتوقيت تقرير مراجع الحسابات، وجهة النظر الأولى وهي أن ملكية لجنة المراجعة تؤدي إلى موائمة مصالح لجنة المراجعة مع مصالح المساهمين ما يؤدي إلى زيادة فعالية لجنة المراجعة. حيث قد يكون من المفيد امتلاك الأعضاء حقوق الملكية لأن امتلاك الأسهم تجعل مصالحهم تتماشى مع مصالح المساهمين (Fama & Jensen, 1983; Jensen & Meckling, 1976). وجهة النظر الثانية تفيد بأن ملكية لجنة المراجعة تؤدي إلى انخفاض مستوى استقلال لجنة المراجعة ما يؤدي إلى انخفاض فعالية لجنة المراجعة، وهناك جدل عما إذا كانت ملكية لجنة المراجعة تهدد استقلالها مما يؤدي إلى فشل في الرقابة، بسبب أنها تربط ثروة الأعضاء بالأداء المالي للشركة. وإذا كانت ملكية الأسهم تؤثر على الاستقلال فإن لجنة المراجعة ستكون أقل ميلاً لتحدي الإدارة فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية التي تختارها الإدارة وقبول ممارسات محاسبية مشكوك فيها (Bhuiyan & D'Costa, 2020). وبالتالي قد يكون أعضاء لجنة المراجعة أكثر استعداد للتساهل مع تلاعب المديرين في الأرباح لرفع أسعار الأسهم للحصول على منفعة شخصية من ممارسة الخيارات أو بيع الأسهم (Liu et al., 2021).

من الناحية النظرية فإن ملكية لجنة المراجعة قد تؤدي إلى مواءمة مصالح لجنة المراجعة وبالتالي إلى زيادة فعالية لجنة المراجعة وهو ما قد يؤدي إلى إصدار تقرير مراجع الحسابات في الوقت المناسب. أو أن ملكية لجنة المراجعة قد تؤدي إلى إضعاف استقلال لجنة المراجعة وبالتالي إلى تقليل فعالية لجنة المراجعة وهو ما قد يؤدي إلى تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الرابع للدراسة على النحو التالي:

الفرض الرابع: تؤثر ملكية لجنة المراجعة إيجابياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

لجنة المراجعة الجديدة

قد يكون للجنة المراجعة الجديدة بعض المميزات التي تؤثر إيجاباً على فعاليتها في أداء مهامها، تماشياً مع Vafeas, (2003) بأنه يمكن لخدمة أعضاء مجلس الإدارة الأطول أن تعرض استقلاليتهم للخطر، وتجعلهم أكثر قرباً أو صداقة مع الإدارة وأقل احتمالاً للرقابة عليها، وأن استمرار الأعضاء لفترات أطول قد تكون ضارة بمصالح المساهمين. وفي حين إن تعاقب الأعضاء في لجنة المراجعة قد يكون مفيد للحصول على وجهات نظر جديدة، فإنه قد لا يكون مفيداً من حيث الاتساق اللازم للعمل بفعالية (Magrane & Malthus, 2010). كما أشار Beasley, (1996) بأن زيادة سنوات الخدمة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من قدرتهم على الرقابة على الإدارة بفعالية لمنع الاحتيال في التقارير المالية. بينما يرى Qamhan et al., (2018) أن استبعاد أو تعيين أعضاء لجنة المراجعة يؤثر على استقرار اللجنة وأدائها ودورها الرقابي في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وبالتالي ستنعكس على جودة التقارير المالية.

يمكن لزيادة الفترة الزمنية التي يقضيها الأعضاء في لجنة المراجعة أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم على فهم أفضل لعمليات الشركات والبيئة المحيطة بها. على الرغم من أن لجنة المراجعة الجديدة قد تكون أقل ارتباط بالإدارة وأكثر استقلالاً من لجنة المراجعة ذات الفترة الأطول إلا أنها أقل اطلاعا على طبيعة عمل الشركة والبيئة المحيطة بها وبالتالي يؤدي ذلك إلى استغراق فترة أطول لإصدار تقرير المراجعة. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الخامس للدراسة على النحو التالي:

الفرض الخامس: تؤثر لجنة المراجعة الجديدة إيجابياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية

وفق نظرية الوكالة والاعتماد على الموارد فإن توفير الموارد المناسبة من الأعضاء ذوي المهارات والخبرات والمؤهلات تؤثر إيجابياً على وظيفتهم الرقابية على نشاط الشركة. ومن منظور نظرية الوكالة فإن وجود أعضاء ذوي خبرة مالية يعزز قدرة لجنة المراجعة في ضمان إنجاز أعمال المراجعة الخارجية بكفاءة، وبالتالي تخفيض فترة تأخير تقرير المراجع؛ ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية يمتلكون قدرة أكبر فيما يتعلق بمعلومات المحاسبة المالية وأحكام المراجعة (Sultana et al., 2015). يجب أن يستوفي المحاسبين القانونيين (CPA) متطلبات المؤهلات التعليمية والاختبارات والخبرة المفروضة عليهم، ومواصلة تعليمهم المهني للحفاظ على ترخيصهم سارياً، والالتزام بمعايير السلوك الأخلاقية، وبذلك فإن من يستوفي معايير ترخيص (CPA) يمتلك فهماً أكبر لمفاهيم المحاسبة.

وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرض السادس للدراسة على النحو التالي:

الفرض السادس: تؤثر خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

خبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة

تدعم كل من نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد زيادة فعالية لجنة المراجعة عند وجود خبرة سابقة لأعضاء لجنة المراجعة في العمل في لجان المراجعة. وتماشياً مع منظور نظرية الوكالة تزيد الخبرة السابقة لأعضاء لجنة المراجعة من قدرة اللجنة على الرقابة على الإدارة والمراجع الخارجي، ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد تمكن الخبرة السابقة أعضاء لجنة المراجعة من الحصول على قدرة أو سلطة أكبر فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها بدلاً من الاعتماد على الإدارة والمراجع الخارجي (Sultana et al., 2015).

إن عضو لجنة المراجعة الذي يمتلك خبرات سابقة في لجان المراجعة يعد أكثر فهماً لعلاقة اللجنة بإدارة الشركة ومراجع الحسابات وصلاحيات اللجنة ومهامها ولديه خبرة سابقة للتعامل مع هذه الموضوعات مما يسهل علاقة اللجنة بمراجع الحسابات وبالتالي حل الإشكاليات التي قد تعترض مراجع الحسابات في سبيل إصدار تقريره في الوقت المناسب.

وتشير نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد إلى أن الخبرة السابقة لأعضاء لجنة المراجعة تؤدي إلى زيادة فعالية لجنة المراجعة. لذلك من المرجح أن يتخذ الأعضاء الأكثر خبرة في العمل في لجان المراجعة قرارات أفضل لوجود مهارات كافية لفهم وحل المشكلات الرقابية التي تواجه الشركة. بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض السابع للدراسة على النحو التالي:

الفرض السابع: تؤثر خبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

عمر أعضاء لجنة المراجعة

زيادة العمر لأعضاء لجنة المراجعة قد يدل على زيادة خبرتهم العملية التي تكسبهم المهارات المطلوبة للقيام بمهام اللجنة على نحو أفضل. يمكن النظر للعمر كمؤشر للخبرة والتحفظ في أخذ المخاطر، فقد يميل الأعضاء الأكبر عمرًا للتحفظ وتجنب المخاطر لتجنب مخاطر التقاضي وخسارة السمعة (Dao et al., 2013). وقد تدل زيادة العمر إلى الخبرة الأكبر لكنها ليست هي المحدد الوحيد لفعالية أعضاء لجنة المراجعة.

ويوجد لدى الأعضاء من الفئات العمرية المختلفة قيم مختلفة يمكن أن تؤثر على جودة عملية اتخاذ القرار (Talavera et al., 2018). فالأعضاء الأصغر عمرًا هم الأكثر قدرة على فهم التكنولوجيا وتعقيداتها، والأعضاء الأكبر عمرًا أكثر خبرة خاصة في وقت الأزمات (Jonson et al., 2020). كما قد يشكل الأعضاء الأكبر عمرًا مخاطر الفترة الأخيرة (Last-period Risk)، بوجود حافز سعي الأعضاء القريبون من سن التقاعد إلى زيادة دخولهم الحالية إلى الحد الأقصى من خلال قبول المخاطر العالية، أو قد ينظر الأعضاء الذين يقتربون من سن التقاعد إلى تعدد العضويات على أنها وظيفة مربحة بدوام جزئي، وقد يؤدي أي من الحافزين إلى ضعف أدائهم في وظائفهم الحالية (Ferris et al., 2003).

وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الثامن للدراسة على النحو التالي:

الفرض الثامن: يؤثر عمر أعضاء لجنة المراجعة سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

انشغال أعضاء لجنة المراجعة

يمكن لانشغال أعضاء لجنة المراجعة في عضويات متعددة أن تؤثر على فعالية اللجنة في أداء مهامها بفعالية. وتشير فرضية الانشغال (Busyness) إلى انخفاض الدور الرقابي لأعضاء لجنة المراجعة عند زيادة عدد العضويات وما ينتج عنها من عبء العمل الإضافي الذي يقلل من جودة الإشراف الذي يقدمه العضو (Tanyi & Smith, 2015). ومن وجهة نظر نظرية الوكالة فإن فرضية الانشغال تؤدي إلى انخفاض دور أعضاء لجنة المراجعة لإنجاز المهام المرتبطة بمسؤولياتهم بسبب نزاع الوكالة، حيث إن تعدد العضويات يكون على حساب المساهمين، وبذلك فإن الرقابة المنخفضة نتيجة انشغال الأعضاء تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة (Gupta & Mahakud, 2021).

وتماشيا مع نظرية الاعتماد على الموارد، فتشير فرضية السمعة/الشهرة (Reputation) إلى أن تعدد العضويات يساعد في اكتساب المعرفة وتطوير الخبرة، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الدور الرقابي لأعضاء لجنة المراجعة (Tanyi & Smith, 2015)، وتمكن الخبرات والمهارات المتراكمة لأعضاء لجنة المراجعة من تأديتهم لمهامهم الإشرافية بكفاءة وفعالية (Gupta & Mahakud, 2021).

وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرض التاسع للدراسة على النحو التالي:

الفرض التاسع: يؤثر انشغال أعضاء لجنة المراجعة سلبياً ومعنوياً على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة التطبيقية جميع الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية الرئيسية (تاسي) خلال الفترة من عام 2018 حتى العام 2019، مع استبعاد الشركات المالية (شركات التأمين، والبنوك والخدمات المالية)، نظرا لخضوع هذه الشركات إلى اللوائح والأنظمة الصادرة من البنك المركزي، وبالتالي اختلاف بيئة إعداد التقارير المالية ومكوناتها عن الشركات غير المالية.

وبعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر لديها بيانات كافية عن متغيرات الدراسة فقد بلغ إجمالي الشركات المساهمة غير المالية الممثلة في عينة الدراسة (136) شركة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (266) مشاهدة (سنة - شركة) مقسمة على ثمانية عشر قطاع.

قياس المتغيرات

تتكون متغيرات الدراسة من:

- المتغير التابع، وهو توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات.
- المتغيرات المستقلة وهي خصائص لجنة المراجعة.
- المتغيرات الرقابية وتشمل خصائص المراجع الخارجي وخصائص الشركة.

ويبين الجدول رقم (1) التالي متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

جدول رقم (1)
طريقة قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	طريقة القياس
المتغير التابع:	
توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات	عدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة إلى تاريخ تقرير المراجع الخارجي.
المتغيرات المستقلة:	
حجم لجنة المراجعة	إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية.
استقلال لجنة المراجعة	نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية.
اجتماعات لجنة المراجعة	عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية
ملكية لجنة المراجعة	نسبة إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة في نهاية السنة المالية.

اسم المتغير	طريقة القياس
لجنة المراجعة الجديدة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا تغير غالبية أعضاء لجنة المراجعة في السنة المالية الحالية مقارنة بالسنة المالية السابقة، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة يحمل شهادة مهنية في المحاسبة أو المراجعة، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
خبرة الأعضاء في لجان المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة لديه خبرة سابقة في العمل في لجان المراجعة، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
عمر أعضاء لجنة المراجعة	متوسط عمر لجنة المراجعة، وذلك بقسمة مجموع أعمار أعضاء لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد الأعضاء في نهاية السنة المالية.
انشغال أعضاء لجنة المراجعة	متوسط عدد عضويات لجنة المراجعة، وذلك بقسمة إجمالي عدد عضويات أعضاء لجنة المراجعة في مجالس الإدارة واللجان خارج الشركة إلى إجمالي عدد الأعضاء في نهاية السنة المالية.
المتغيرات الرقابية:	
حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المراجع الخارجي أحد المراجعين الأربعة الكبار، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
فترة المراجع	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا لم ينفذ المراجع الخارجي للشركة عملية المراجعة في السنة السابقة، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
رأي المراجع	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا أصدر المراجع الخارجي رأي بخلاف الرأي النظيف، والقيمة (0) لخلاف ذلك
الخسائر المتراكمة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا بلغت خسائر الشركة المتراكمة أكثر 25% من رأس مالها، والقيمة (0) لخلاف ذلك.
حجم الشركة	يساوي اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية.
الرافعة المالية	يساوي الالتزامات طويلة الأجل للشركة في نهاية السنة المالية إلى إجمالي أصول الشركة.
تعقد عمليات الشركة	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تمتلك شركات خارجية تابعة لها، والقيمة (0) لخلاف ذلك.

نموذج الدراسة:

يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$TIME = \beta_0 + \beta_1 ACSIZE_{i,t} + \beta_2 ACIND_{i,t} + \beta_3 ACMEET_{i,t} + \beta_4 ACOWN1_{i,t} + \beta_5 ACNEW_{i,t} + \beta_6 ACPROQ_{i,t} + \beta_7 ACEXP_{i,t} + \beta_8 ACAGE_{i,t}$$
$$+ \beta_9 ACDIR_{i,t} + \beta_{10} BIG4_{i,t} + \beta_{11} NEWAUDITOR_{i,t} + \beta_{12} AUDITOP_{i,t} + \beta_{13} LOSS_{i,t} + \beta_{14} LOGSIZE_{i,t} + \beta_{15} LEV_{i,t} + \beta_{16} COMP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن TIME: توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات، ACSIZE: حجم لجنة المراجعة، ACIND: استقلال لجنة المراجعة، ACMEET: اجتماعات لجنة المراجعة، ACOWN1: ملكية لجنة المراجعة، ACNEW: لجنة المراجعة الجديدة، ACPROQ: خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية، ACEXP: خبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة، ACAGE: عمر أعضاء لجنة المراجعة، ACDIR: انشغال أعضاء لجنة المراجعة، BIG4: حجم مكتب المراجعة، NEWAUDITOR: فترة المراجع، AU-DITOP: رأي المراجع، LOSS: الخسائر المتراكمة، LOGSIZE: حجم الشركة، LEV: الرافعة المالية، COMP: تعقد عمليات الشركة، β_0: يمثل ثابت نموذج الانحدار، β_{15} ..... β_2 ,β_1: معاملات نموذج الانحدار، ε: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار.

النتائج والتفسيرات

الإحصاء الوصفي

يبين الجدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة. حيث يظهر فيما يتعلق بتوقيت إصدار تقرير المراجع خلال الفترة 2018-2019م أن أقل فترة كانت (17) يوم وأعلى فترة كانت (120) يوم وبمتوسط مقداره (72,33) يوم من تاريخ نهاية السنة المالية، ويوضح الشكل رقم (5-1) تكرار توقيت إصدار تقرير المراجع ويتضح أن متوسط عدد الأيام للعام 2019م كانت (73,27) وهي أقل من متوسط عدد الأيام للعام 2018م الذي بلغ (71,40) وقد يعود ذلك لتمديد مهلة الإعلان عن التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية بسبب جائحة كورونا. وتقع هذه النتيجة ضمن مهلة هيئة السوق المالية للشركات للإفصاح عن التقارير المالية السنوية المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، على الرغم من تمديد مهلة الإفصاح للعام 2019م بسبب جائحة كورونا لمدة (29) يوم إضافية للشركات التي تكون نهاية السنة المالية لها بتاريخ 2019/12/31م.

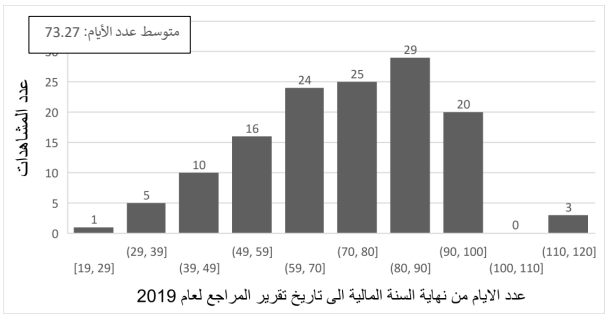

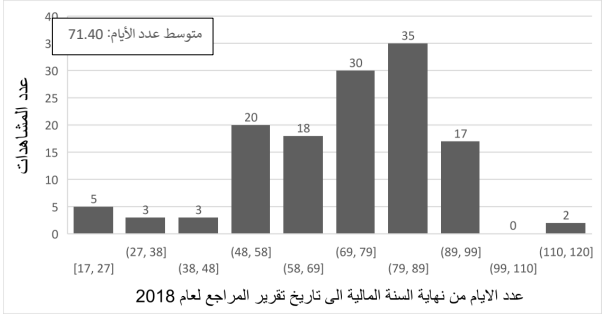

الشكل رقم (1) تكرار توقيت تقرير مراجع الحسابات خلال الفترة 2018-2019م.

وهذه النتيجة قريبة مع ما توصلت إليه دراسة Aldoseri et al., (2021) على السوق السعودية بمتوسط (69,05) يوم في الفترة 2015-2018م. وفي السوق المصرية (68,66) يوم (Samaha & Khlif, 2017)، و(72,95) يوم (قنديل، 2020)، و(73,75) يوم (إبراهيم، 2019). وفي الأردن (68) يوم (Al Daoud et al., 2015). وفي استراليا (75,01) (Bhuiyan & D'Costa, 2020).

وما يتعلق بخصائص لجنة المراجعة، فإن أقل عدد لأعضاء لجنة المراجعة هو (2) وأكبر عدد هو (5) أعضاء ومتوسط عدد الأعضاء (3,47) عضو. وهو مقارب لمتوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة الذي توصلت له دراسة (Aldoseri et al., 2021) على السوق السعودية (3,59).

وكان متوسط نسبة استقلال لجنة المرجعة (85%) وهو يمثل نسبة أعضاء لجنة المراجعة الذين تنطبق عليهم صفة الاستقلال حسب لائحة حوكمة الشركات السعودية. وهو أعلى من المتوسط (72%) تقريبا في دراسة Aldoseri et al., (2021) في السعودية.

وتراوحت عدد اجتماعات لجنة المراجعة بين صفر و(16) اجتماع خلال السنة بمتوسط (5,61) اجتماع مقارنة بمتوسط (4,53) في دراسة Aldoseri et al., (2021) في السعودية.

وبلغت خبرة لجنة المراجعة المهنية تقريبا (40%) أي أن أقل من نصف شركات العينة يوجد بها عضو واحد على الأقل يمتلك شهادة مهنية في المحاسبة أو المراجعة، وقد أشارت دراسة Aldoseri et al., (2021) في السوق السعودي إلى أن (64,9%) من الشركات يكون فيها احد أعضاء لجنة المراجعة خبير مالي.

بلغ متوسط عمر لجنة المراجعة لجميع الشركات (52) سنة تقريبًا، وكان المتوسط في دراسة Dao et al., (2013) لبيانات عدد من الدول (60,87) سنة. وبلغ متوسط عضويات أعضاء لجان المراجعة في مجالس الإدارة واللجان المختلفة في الشركات (2,65) عضوية، مقارنة بمتوسط (1,35) في دراسة Yang & Krishnan, (2005) في الولايات المتحدة.

جدول رقم (2)
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة

المتغير	الأقل	الأعلى	المتوسط	الانحراف	الوسيط
توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات	17.00	120.00	72.33	18.24	76.00
حجم لجنة المراجعة	2.00	5.00	3.47	0.68	3.00
استقلال لجنة المراجعة	0.00	1.00	0.85	0.36	1.00
اجتماعات لجنة المراجعة	0.00	16.00	5.61	2.04	5.00
لجنة المراجعة الجديدة	0.00	1.00	0.15	0.36	0.00
ملكية لجنة المراجعة	0.00	7.78	0.22	1.04	0.00
خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية	0.00	1.00	0.40	0.49	0.00
خبرة الأعضاء في لجان المراجعة	0.00	1.00	0.85	0.35	1.00
عمر أعضاء لجنة المراجعة	36.00	71.00	51.63	7.65	51.00
انشغال أعضاء لجنة المراجعة	0.00	10.00	2.65	2.08	2.00
حجم مكتب المراجعة	0.00	1.00	0.44	0.50	0.00
فترة المراجع	0.00	1.00	0.23	0.42	0.00
رأي المراجع	0.00	1.00	0.08	0.26	0.00
الخسائر المتراكمة	0.00	1.00	0.06	0.25	0.00
حجم الشركة	8.00	12.00	9.31	0.78	9.00
الرافعة المالية	0.00	0.93	0.19	0.17	0.13
تعقد عمليات الشركة	0.00	1.00	0.37	0.48	0.00

تحليل الارتباط

تشير نتائج تحليل الارتباط في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث إن أكبر قيمة لمعاملات الارتباط كانت (0,47) بين حجم الشركة ونوع المراجع، وتظهر مشكلة الارتباط بين المتغيرات إذا تخطت قيمة معامل الارتباط

(+0,7، -0,7) (سليمان، 2008).وتراوحت قيم معامل تضخم التباين VIF ما بين (2,14) و(1,05) وبمتوسط (1,29)، ويشر ذلك إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

جدول رقم (3)
نتائج تحليل الارتباط

المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1- حجم لجنة المراجعة	1.00															
2- استقلال لجنة المراجعة	-0.06	1.00														
3- اجتماعات لجنة المراجعة	0.25	-0.05	1.00													
4- لجنة المراجعة الجديدة	0.01	0.04	0.06	1.00												
5- ملكية لجنة المراجعة	-0.12	-0.21	-0.08	0.01	1.00											
6- خبرة الأعضاء المهنية	0.10	0.19	0.01	0.06	0.00	1.00										
7- خبرة الأعضاء في لجان المراجعة	0.18	-0.10	0.17	0.00	0.06	0.19	1.00									
8- عمر أعضاء لجنة المراجعة	0.05	0.02	0.04	-0.09	-0.02	0.02	0.06	1.00								
9- انشغال أعضاء لجنة المراجعة	0.06	-0.03	0.01	-0.03	-0.07	0.17	0.33	0.15	1.00							
10- حجم مكتب المراجعة	0.13	0.05	0.18	0.07	-0.11	0.16	0.17	0.20	0.15	1.00						
11- فترة المراجع	-0.09	0.04	-0.06	0.04	0.03	-0.04	0.05	0.01	-0.02	0.02	1.00					
12- رأي المراجع	-0.04	0.01	-0.05	0.09	-0.06	-0.16	-0.09	0.00	-0.11	-0.25	0.07	1.00				
13- الخسائر المتراكمة	-0.14	-0.09	-0.06	0.06	0.06	0.03	-0.02	-0.02	-0.01	-0.23	0.06	0.31	1.00			
14- حجم الشركة	0.42	-0.05	0.26	0.03	-0.20	-0.03	0.30	0.21	0.26	0.47	-0.03	-0.18	-0.18	1.00		
15- الرافعة المالية	0.16	0.01	0.09	0.00	0.03	0.16	0.23	0.10	0.10	0.19	-0.02	0.08	0.06	0.37	1.00	
16- تعقد عمليات الشركة	0.13	-0.11	0.01	-0.03	-0.13	0.00	0.02	0.19	0.17	0.08	-0.10	0.14	0.05	0.17	0.08	1.00

تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة حيث إن معامل التحديد المعدل Adj R-squared هو (17,51%). ومعنوية النموذج الكلية تساوي الصفر ما يدل على صلاحية النموذج المستخدم لتحقيق أهداف الدراسة. وكان معامل التحديد (13,01%) لعينة من البنوك الإسلامية في ماليزيا (Kaaroud et al., 2020). و(37,8%) لمتغيرات شملت مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لعينة من البورصة المصرية (إبراهيم، 2019).

يوجد تأثر سلبي وغير معنوي لحجم لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات، ولم تؤكد النتيجة تفسير نظرية الوكالة التي تفيد بأن زيادة حجم لجنة المراجعة قد يقلل من فعالية اللجنة بسبب مشاكل التواصل والتنسيق. ولتحديد لائحة حوكمة الشركات السعودية حجم لجنة المراجعة ما بين ثلاثة وخمسة أعضاء وعدم وجود فرق كبير في حجم لجان المراجعة لشركات العينة فإن ذلك قد يجعل خاصية عدد أعضاء لجنة المراجعة غير مؤثرة على فعالية اللجنة.

تتفق النتيجة التي تم التوصل إليها وهي عدم معنوية تأثير حجم لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات مع عدد من الدراسات منها (Al-Qublani et al., 2020; Aldoseri et al., 2021; Kaaroud et al., 2020; Sultana et al., 2015؛ إبراهيم، 2019).

جدول رقم (4)
نتائج تحليل الارتباط الخطي المتعدد

تقرير المراجعة	Coef. المعامل	T قيمة	P>t المعنوية	المعنوية
حجم لجنة المراجعة	-1.80	-1.06	0.29	
استقلال لجنة المراجعة	3.30	1.03	0.31	
اجتماعات لجنة المراجعة	0.91	1.72	0.09	*
لجنة المراجعة الجديدة	6.22	2.13	0.04	**
ملكية لجنة المراجعة	2.48	2.13	0.03	**
الخبرة المهنية	-5.56	-2.40	0.02	***
الخبرة في لجان المراجعة	8.87	2.72	0.01	***
عمر أعضاء لجنة المراجعة	-0.08	-0.60	0.55	
انشغال أعضاء لجنة المراجعة	0.48	0.88	0.38	
مراجع الحسابات	-0.67	-0.27	0.79	
مراجع جديد	-0.02	-0.01	1.00	
رأي المراجع	9.75	2.01	0.05	**
الخسارة	1.62	0.34	0.73	
الحجم	-7.47	-4.00	0.00	***
الرافعة	-0.70	-0.10	0.92	
التعقيد	5.27	2.36	0.02	***
الثابت	133.75	8.22	0.00	***
عدد المشاهدات	=	266		
F (16,249)	=	4.52		
Prob > F	=	0		
Adj R-squared	=	0.1751		
Root MSE	=	16.33		

وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Raweh et al., 2019) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية، وتتعارض أيضاً مع دراسات (Ashraf et al., 2020; Bhuiyan & D'Costa, 2020) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين حجم لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

يوجد تأثير إيجابي وغير معنوي لاستقلال لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ولم تؤكد النتيجة تفسير كل من نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد التي تفيد بزياد فعالية لجنة المراجعة عند زيادة نسبة استقلال لجنة المراجعة. وبالرغم من ارتفاع نسبة استقلال لجنة المراجعة (85%) إلا أن اللجنة قد تكون أكثر فعالية عندما تكون مستقلة بالكامل، تماشياً مع ما توصلت له دراسة (2004) ,.Bedard et al بانخفاض إدارة الأرباح بشكل كبير عندما يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين. تتفق النتيجة التي تم التوصل إليها وهي عدم معنوية تأثير استقلال لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات مع دراسات (Al-Qublani et al., 2020; Al Jaaidi et al., 2019; Aldoseri., 2021; Raweh et al., 2019). وتتعارض مع دراسة (Mathuva et al., 2019) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية، وتتعارض أيضاً مع دراسة (Sultana et al., 2015) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين استقلال لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

يوجد تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (10%) لاجتماعات لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويدل ذلك على أنه كلما زادت عدد اجتماعات لجنة المراجعة باجتماع واحد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة بمقدار يوم واحد تقريباً. قد تكون زيادة الفترة المطلوبة لإصدار تقرير المراجعة عند الزيادة في نشاط لجنة المراجعة تدل على صعوبات تواجه الشركة سواء كانت خارجية أو داخلية مما يتطلب من لجنة المراجعة القيام بمجهود أكبر لمتابعة أعمال الرقابة على أعمال الشركة ومتابعة عمل المراجع الخارجي، ويتوافق ذلك مع الرأي القائل بان زيادة النشاط يكون أكثر أهمية وقت الأزمات وانخفاض الأداء (Jensen, 1993).

تتفق النتيجة التي تم التوصل إليها وهي وجود علاقة إيجابية ومعنوية لتأثير استقلال لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات مع دراسات (Al-Qublani et al., 2020; Kaaroud et al., 2020). وتتعارض مع دراسة (Al Jaaidi et al., 2019) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية، وتتعارض أيضاً مع دراسات (Aldoseri et al., 2021; Sultana et al., 2015) التي توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين اجتماعات لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

يوجد تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (5%) لملكية لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويدل ذلك على أنه كلما زادت نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة من أسهم الشركة أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة. وقد تتفق النتيجة مع الرأي القائل إن ملكية لجنة المراجعة قد تؤدي إلى انخفاض استقلال لجنة المراجعة وتقليل فعالية لجنة المراجعة وسعي الأعضاء إلى تحقيق مصالحهم الشخصية.

تتفق النتيجة التي تم التوصل إليها وهي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لملكية لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات مع ما توصلت له دراسة (Bhuiyan & D'Costa, 2020). وتختلف مع ما توصلت له دراسة (Mohammed et al., 2018) وذلك بوجود تأثير عكسي ومعنوي لكل من حملة الأسهم في لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية ورئيس لجنة المراجعة الذي يمتلك أسهم في الشركة وأعضاء لجنة المراجعة من كبار الملاك في الشركة على فترة تأخير إعلان النتائج المالية للشركة.

يوجد تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (5%) للجنة المراجعة الجديدة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويدل ذلك على أن تغيير جميع أو غالبية أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة بمقدار (6,22) يوم. وتتفق النتيجة مع وجهة النظر التي تفيد بأن تعيين أعضاء في لجنة المراجعة لا يكون مفيداً من حيث الاتساق اللازم للعمل بفعالية (Magrane & Malthus, 2010)، والقدرة على الرقابة بفعالية، واستقرار اللجنة لأداء مهامها (Qamhan et al., 2018). وبالتالي يؤدي ذلك إلى الزيادة في الفترة اللازمة لإصدار توقيت تقرير مراجع الحسابات.

يوجد تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%) لخبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويدل ذلك على أنه عند امتلاك عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة لشهادة مهنية في

المحاسبة أو المراجعة أدى ذلك إلى تقليل عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة. وتتوافق النتيجة مع تفسير كل من نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد التي تفيد بزيادة فعالية لجنة المراجعة عند وجود موارد مناسبة تتمثل في الأعضاء أصحاب المهارة والمؤهلات المناسبة، لذلك فان وجود أعضاء في لجنة المراجعة حاصلين على شهادات مهنية في المحاسبة والمراجعة يجعلهم مؤهلين للقيام بمهام لجنة المراجعة بفعالية ويؤدي ذلك إلى إصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب. تتوافق هذه النتيجة مع دراسات (Aldoseri et al., 2021; Sultana et al., 2015). وتختلف مع الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية ومنها (Mathuva et al., 2019).

يوجد تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%) لخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويدل ذلك على أنه عند وجود عضو واحد على الأقل في لجنة المراجعة لديه خبرة في العمل في لجان المراجعة أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة. وقد يدل ذلك على سعي أعضاء لجنة المراجعة أصحاب الخبرة في لجان المراجعة على المطالبة بجودة مراجعة أعلى لتعزيز نزاهة التقارير المالية.

يوجد تأثير سلبي وغير معنوي لعمر أعضاء لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة Dezoort, (1998) بان عمر أعضاء لجنة المراجعة ليس له تأثير على قدرة اللجنة في الحكم والإشراف على الرقابة الداخلية.

يوجد تأثير إيجابي وغير معنوي لانشغال أعضاء لجنة المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. ويتوافق التأثير الإيجابي مع فرضية الانشغال التي تشير إلى أن انشغال أعضاء لجنة المراجعة في عضويات مجالس الإدارة واللجان في الشركات تقلل من فعالية لجنة المراجعة ومع منظور نظرية الوكالة التي تفيد بان الانشغال يؤدي إلى انخفاض دور أعضاء لجنة المراجعة لإنجاز المهام المرتبطة بمسؤولياتهم حيث إن تعدد العضويات يكون على حساب المساهمين ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة.

فيما يتعلق بعلاقة المتغيرات الرقابية بفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات، تبين النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية لحجم الشركة على فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات ما يدل على أنه كلما زاد حجم الشركة أدى ذلك إلى تقليل عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة.

وأيضاً إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لتعقد عمليات الشركة على فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات ما يعني أنه عند امتلاك الشركة شركات خارجية تابعة أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة.

وأيضاً إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لرأي المراجع على فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات ما يعني أنه عند إصدار المراجع لرأي بخلاف الرأي النظيف أدى ذلك إلى زيادة عدد الأيام التي يستغرقها المراجع لإصدار تقرير المراجعة، بينما لم تشير بقية المتغيرات إلى أي علاقة إحصائية معنوية.

خلاصة الدراسة

تعد الدراسة الحالية بمثابة إضافة علمية لأدبيات الفكر المحاسبي من خلال تقديمها أدلة جديدة من في بيئة الأعمال السعودية فيما يتعلق بالمدة التي يستغرقها إصدار تقرير مراجع الحسابات إضافة إلى تقديم أدلة تفسيرية عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات في السوق المالية السعودية تتراوح ما بين (17-120) يوم وبمتوسط (72) يوم. ويشير المتوسط إلى إصدار تقرير مراجع الحسابات في الشركات السعودية خلال فترة أقل من مهلة هيئة السوق المالية السعودية للشركات المساهمة المدرجة وهي 90 يوم. ويشير أيضاً إلى إصدار تقرير المراجعة خلال فترة أقل من معظم الدراسات السابقة في الأسواق النامية، وخلال فترة أطول من الدراسات التي أجريت في الأسواق المتقدمة. وفيما يخص فرضيات الدراسة فقد وجدت الدراسة تأثير سلبي ومعنوي لخبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات. وأيضاً إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من اجتماعات لجنة المراجعة وملكية لجنة المراجعة ولجنة المراجعة الجديدة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في لجان المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات.

تكمن حدود الدراسة في الافتقار إلى دراسات سابقة تعالج بعض المتغيرات الواردة في الدراسة والتي تتم دراستها للمرة الأولى في أدبيات المحاسبة، كما أن التغيرات التي مرت بها الشركات أثناء فترة جائحة كورونا قد غيرت من سلوك المحاسبين والمراجعين فيما يخص إصدار تقارير المراجعة مما قد يؤثر على إمكانية تعميم نتائج الدراسة في الظروف الطبيعية.

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية بشقيها النظري والتطبيقي يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- أعلنت هيئة السوق المالية تعديل فترة إعلان القوائم السنوية للفترات المالية التي تبدأ من 2017/1/1م أو بعدها من 75 يومًا إلى ثلاثة أشهر للقوائم المالية السنوية في ضوء قرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي على القوائم المالية للشركات المدرجة حيث إن متطلبات الإفصاح ورأي المراجع الخارجي قد تستغرق وقت أطول لحداثة التطبيق. وتشير نتائج الدراسة إلى أن متوسط فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات في السوق المالية السعودية (72) يوم. ولذلك فإن الدراسة الحالية توصي بتعديل فترة الإعلان عن القوائم المالية السنوية إلى 75 يوم بدلاً عن 90 وذلك لأهمية إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب لتحسين جودة التقارير المالية وتحسين عملية اتخاذ القرار للمستثمرين.

2- الدراسة الحالية توصي بزيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة للرفع من كفاءتها وفعاليتها. وكذلك وضع تعريف محدد للخبرة المالية التي يجب أن تتوافر لدى عضو لجنة المراجعة والتوسع في هذا المتطلب ليشمل جميع أعضاء اللجنة على غرار ما هو مطلوب في قانون ساربينز أوكسلي الأمريكي. كما أن هناك مجال لرفع مستوى متطلبات الإفصاح عن البيانات التي تتعلق بأعضاء لجان المراجعة ونشاط اللجنة ومعلومات عن مراجع الحسابات وأتعابه في التقارير المالية السنوية.

3- يوجد مجال للدراسات المستقبلية للتركيز على خصائص مختلفة للجنة المراجعة وأثرها على توقيت مراجع الحسابات خاصة المتعلقة برئيس لجنة المراجعة مثل فترة الاحتفاظ برئاسة لجنة المراجعة، وانشغال رئيس لجنة المراجعة، وملكيته. كما يمكن التوسع في الخصائص الأخرى للمراجع مثل المراجع المتخصص ومدة عقد المراجعة مع العميل وأتعاب المراجعة وغيرها.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، أحمد كمال مطاوع. (2019). «أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية»، ***الفكر المحاسبي***، 23 (2)، 1–43.
- الرحيلي، عوض بن سلامة. (2005). «لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية»، ***المؤتمر العربي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات***، الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والاتحاد العربي لخبراء المحاسبة القانونيين و مركز المديرين، وزارة الاستثمار، مصر، 1-30.
- باجاحر، محمد صالح؛ والحجيلي، عبير هادي. (2017). «أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية»، ***المجلة العربية للعلوم الإدارية***، جامعة الكويت، 24 (3).
- سليم، أيمن عطوة عزازي. (2019). «مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختباريه على الشركات المساهمة المصرية» ،***الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس(1) 23. 291-333.
- سليمان، أسامة ربيع أمين. (2008). ***التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS***. مكتبة الملك فهد.
- قنديل، ياسر سعيد. (2020). «تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية»، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، 4 (3)، 1–71.
- متولي، السيد متولي عطيه. (2021). «أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX100»، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***. جامعة عين شمس. 3 (1)، 32-95.
- محمد، سامي حسن علي. (2016). «إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية»، ***الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس. 20 (1). 303-352.
- هيئة السوق المالية. (2006). ***لائحة حوكمة الشركات***. صادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (1-212-2006) وتاريخ 1417/10/21هـ الموافق 2006/11/12م.
- هيئة السوق المالية. (2008). ***إعلان من الهيئة بفرض إلزامية بعض أحكام لائحة حوكمة الشركات***://https. cma.org.sa/Market/NEWS/Pages/CMA_N449.aspx
- هيئة السوق المالية. (2017). ***لائحة حوكمة الشركات***. صادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8- 16- 2017) وتاريخ 16/ 5/ 1438هـ الموافق 13/ 2/ 2017م/https://cma.org.sa/RulesRegulations . Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf

مراجع باللغة الأجنبية:

- Al-Qublani, A. A. M.; Kamardin, H. & Shafie, R. (2020). "Audit Committee Chair Attributes and Audit Report Lag in an Emerging Market", ***International Journal of Financial Research***, 11 (4), 475-492.
- Al Daoud, K. A.; Ismail, K. N. I. K. & Lode, N. A. (2015). "The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence Using Audit and Management Report Lags", ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, 6 (1), 430.

- Aldoseri, M. M.; Hassan, N. T. & Melegy, M. M. A. E. H. (2021). "Audit Committee Quality and Audit Report Lag: The Role of Mandatory Adoption of Ifrs in Saudi Companies", ***Accounting***, 7 (1), 167–178.
- Al Jaaidi, K. S.; Bagulaidah, G. S. & Ismail, N. A. (2019). "The Influence of Internal Audit Function Quality, Audit Committee Effectiveness on the Audit Report Lag: Empirical Evidence From Jordan", ***Journal of Research in Finance & Accounting***, 4 (2), 216–237.
- Ashraf, M.; Michas, P. N. & Russomanno, D. (2020). "The Impact of Audit Committee Information Technology Expertise on the Reliability and Timeliness of Financial Reporting", ***Accounting Review,*** 95 (5), 23–56.
- Ashton, R. H.; Willingham, J. J. & Elliott, R. K. (1987). "An Empirical Analysis of Audit Delay", ***Journal of Accounting Research***, (Wiley-Blackwell), 25(2), 275–292.
- Beasley, M. S. (1996). An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud", ***The Accounting Review***, 71 (4), 443–465.
- Bhuiyan, M. B. U. & D'costa, M. (2020). "Audit Committee Ownership and Audit Report Lag: Evidence From Australia", ***International Journal of Accounting & Information Management***, 28 (1), 96–125.
- Bédard, J. & Gendron, Y. (2010). "Strengthening the Financial Reporting System: Can Audit Committees Deliver?", ***International Journal of Auditing***, 14 (2), 174–210.
- Bédard, J.; Chtourou, S. M. & Courteau, L. (2004). "The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 23 (2), 13–35.
- Dao, M.; Huang, H. W. & Zhu, J. (2013). "The Effects of Audit Committee Members' Age and Additional Directorships on the Cost of Equity Capital in the USA", ***European Accounting Review***, 22 (3), 607–643.
- Dezoort, F. T. (1998). "An Analysis of Experience Effects on Audit Committee Members' Oversight Judgments", ***Accounting, Organizations And Society***, 23 (1), 1–21.
- Dezoort, F. T.; Hermanson, D. R.; Archambeault, D. S. & Reed, S. A. (2002). "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature", ***Journal of Accounting Literature***, 21, 38.
- Durand, G. (2019). "The Determinants of Audit Report Lag: A Meta-analysis", ***Managerial Auditing Journal***, 34 (1), 44-75.
- Fama, E. F. & Jensen, M. C. (1983). "Separation of Ownership and Control", ***The Journal of Law and Economics***, 26 (2), 301-325.
- Ferris, Stephen P.; Jagannathan, M. & Pritchard, A. C. (2003). "Too Busy to Mind the Business? Monitoring By Directors With Multiple Board Appointments", ***Journal of Finance***, (Wiley-Blackwell), 58 (3), 1087-1111.
- Firnanti, F. & Karmudiandri, A. (2020). "Corporate Governance and Financial Ratios Effect on Audit Report Lag", ***Accounting & Finance Review***, (Afr), 5 (1), 15-21.
- Ghafran, C. & Yasmin, S. (2018). "Audit Committee Chair and Financial Reporting Timeliness: A Focus on Financial, Experiential and Monitoring Expertise", ***International Journal of Auditing***, 22 (1), 13-24.
- Givoly, D. & Palmon, D. (1982). "Timeliness of Annual Earnings Announcements: Some Empirical Evidence", ***Accounting Review***, 486-508.

- Gupta, N. & Mahakud, J. (2021). "Audit Committee Characteristics and Bank Performance: Evidence From India", ***Managerial Auditing Journal***, 36 (6), 813-855.
- Habib, A.; Bhuiyan, M. B. U.; Huang, H. J. & Miah, M. S. (2019). "Determinants of Audit Report Lag: A Meta-Analysis", ***International Journal of Auditing***, 23 (1), 20-44.
- Jensen, M. C. & Meckling, W. H. (1976). "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", ***Journal of Financial Economics***, 3 (4), 305-360.
- Jensen, M. C. (1993). "The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems", ***The Journal of Finance***, 48 (3), 831-880.
- Jonson, P. E.; Mcguire, L.; Rasel, S. & Cooper, B. (2020). "Older Boards are Better Boards, So Beware of Diversity Targets", ***Journal of Management & Organization***, 26 (1), 15-28.
- Kaaroud, M. A.; Ariffin, N. M. & Ahmad, M. (2020). "The Extent of Audit Report Lag and Governance Mechanisms: Evidence From Islamic Banking Institutions in Malaysia", ***Journal of Islamic Accounting and Business Research***, 11(1), 70-89.
- Kusin, S. A. & Kadri, M. H. (2020). "Determinants of Audit Report Lag: Effect of Corporate Governance in Listed Companies in the Malaysian Construction Industry", ***Asia-Pacific Management Accounting Journal,*** 15 (3), 109-140.
- Leventis, S.; Weetman, P. & Caramanis, C. (2005). "Determinants of Audit Report Lag: Some Evidence from the Athens Stock Exchange", ***International Journal of Auditing***, 9 (1), 45-58.
- Liu, X.; Lobo, G. J. & Yu, H. (2021). "Is Audit Committee Equity Compensation Related to Audit Fees?", ***Contemporary Accounting Research***, 38 (1), 740-769.
- Magrane, J. & Malthus, S. (2010). "Audit Committee Effectiveness: A Public Sector Case Study", ***Managerial Auditing Journal,*** 25 (5), 427-443.
- Mathuva, D. M.; Tauringana, V. & Owino, F. J. O. (2019). "Corporate Governance and the Timeliness of Audited Financial Statements: The Case of Kenyan Listed Firms", ***Journal of Accounting in Emerging Economies,*** 9 (4), 473-501.
- Mohamad-Nor, M. N.; Shafie, R. & Wan-Hussin, W. N. (2010). "Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia", ***Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance,*** 6 (2), 57-84.
- Mohammed, I. A.; Che-Ahmad, A.; Malek, M.; Puteri, T. & Safinaz, I. (2018). "Shareholder's Involvement in the Audit Committee", ***Audit Quality And Financial Reporting Lag In Nigeria***. Ageconsearch. 374-355,14.
- Ng, P. P. H. & Tai, B. Y. K. (1994). "An Empirical Examination of the Determinants of Audit Delay in Hong Kong", ***The British Accounting Review***, 26 (1), 43-59.
- Qamhan, M. A.; Che Haat, M. H.; Hashim, H. A. & Salleh, Z. (2018). "Earnings Management: Do Attendance and Changes of Audit Committee Members Matter?", ***Managerial Auditing Journal***, 33 (8/9), 760-778.
- Raweh, N. A. M.; Kamardin, H. & Malik Malek, M. (2019). "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag: Evidence From Oman", ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, 9 (1), 152.
- Samaha, K. & Khlif, H. (2017). "Audit-related Attributes, Regulatory Reforms and Timely Disclosure", ***Journal of Financial Reporting & Accounting***, (Emerald Group Publishing Limited), 15 (2), 158-179.

- Sultana, N.; Singh, H. & Van Der Zahn, J. L. W. M. (2015). "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag", ***International Journal of Auditing***, 19 (2), 72-87.
- Talavera, O.; Yin, S. & Zhang, M. (2018). "Age Diversity, Directors' Personal Values and Bank Performance", ***International Review of Financial Analysis,*** 55, 60-79.
- Tanyi, P. N. & Smith, D. B. (2015). "Busyness, Expertise and Financial Reporting Quality of Audit Committee Chairs and Financial Experts", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 34 (2), 59-89.
- Vafeas, N. (2003). "Length of Board Tenure and Outside Director Independence", ***Journal of Business Finance & Accounting***, 30 (7/8), 1043-1064.
- Watts, R. L. & Zimmerman, J. L. (1983). "Agency Problems, Auditing and the Theory of the Firm: Some Evidence", ***The Journal of Law and Economics,*** 26 (3), 613-633.
- Yang, J. S. & Krishnan, J. (2005). "Audit Committees and Quarterly Earnings Management", ***International Journal of Auditing,*** 9 (3), 201-219.

The Effect of Audit Committee Characteristics on the Audit Report Timeliness: An Applied Study on Saudi Companies

DR. Mohammed Saleh Bajaher
Assistant Professor, Accounting Department
King Khalid University
msawwd@kku.edu.sa

Ali Mushabab Almuzher
PhD Student, Accounting Department
King Khalid University
441800071@kku.edu.sa

DR. Murya Saad Habbash
Professor, Accounting Department
King Khalid University
mshabash@kku.edu.sa

ABSTRACT

The current study aimed to analyze the impact of the audit committee characteristics on the audit report timeliness in public joint stock companies listed on the Saudi capital market during the period from 2018-2019, by applying to a sample of 136 non-financial companies with a total of 266 observations. It is the first study in Saudi Arabia to measure the audit committee attributes through nine variables: the size of the audit committee, the independence of the audit committee, the meetings of the audit committee, the ownership of the audit committee, the new audit committee, the professional experience of the audit committee members, the experience of the members of the audit committee in the audit committees, and the age of the members of the audit committee, and the busyness of members of the Audit Committee.

The study found a negative and significant relationship between the professional experience of the audit committee members and the audit report timeliness. The study also found a positive and significant relationship for: Audit Committee meetings, ownership of the Audit Committee, the new Audit Committee, the experience of members of the Audit Committee in audit committees, and the audit report timeliness. The study provides a scientific contribution through these results, which includes some variables of the Audit Committee whose impact is tested on the timing of issuing the auditor's report for the first time, and the recommendations of this study are useful for the supervisory authorities on the work of the auditor and corporate governance regulations.

Keywords: *The Effectiveness of the Audit Committee, Audit Report Timeliness, Agency Theory, The Theory of Resource Dependence.*